

وزير العدل يستقبل المبعوث الخاص للجنة الرباعية للشرق الأوسط

استقبل معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى في قصر المؤتمرات بجدة مساء يوم الأحد ٢٥ شعبان ١٤٣٣ هـ المبعوث الخاص للجنة الرباعية للشرق الأوسط توني بلير.

وأطلع معاليه خلال اللقاء الضيف على التطورات والتحديات في قطاع القضاء بالمملكة على ضوء مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لتطوير مرفق القضاء التي شملت الجوانب التنظيمية والتقنية والتدريبية وتوفير متطلبات البيئة العدلية. كما أطلعته على تجربة المملكة في تفعيل البدائل الشرعية لفظ المنازعات وتسهيل الإجراءات وتطور مهنة المحاماة في المملكة كشريك مهم في إيصال العدالة.

ربط محاكم شمال الطائف بالعدل إلكترونياً

تنفيذا لمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير القضاء في المملكة بتحديث الأنظمة واللوائح وإنشاء محاكم جديدة وضمان عملها وفق آلية إلكترونية شرعت شركة تقنية المتخصصة في الشبكات الإلكترونية بربط محاكم شمال الطائف إلكترونياً عن طريق شبكة تهدف إلى التخلص من العمل اليدوي وستعمل على اختصار الوقت والجهد لاسيما في البحث عن السجلات القديمة، وتأتي عملية الربط الإلكترونية لمحاكم شمال الطائف كإحدى الخطوات المحددة وقد بدأ العمل من محكمة أم الدوم العامة، تليها محكمة المويه، ومن ثم ظلم. فيما أوضح مدير عام مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء ومدير عام تقنية المعلومات بوزارة العدل المهندس ماجد العدوان أن افتتاح مركز المعلومات يأتي ضمن جهود معالي الوزير في متابعة عمل كل دوائر المشروع المتخصصة على حدة لمعرفة احتياجات ومتطلبات العمل التنفيذي في المشروع.

وزارة العدل ت دشن

نظام الثروة العقارية في

محافظة الخبر

دشنت الإدارة العامة لتقنية المعلومات بوزارة العدل نظام الثروة العقارية في كتابة العدل الأولى في محافظة الخبر والذي يفعل استخدام التقنية الاللكترونية ضمن إجراء العملية التوثيقية بحيث يتم توثيق كل ما يتعلق بالثروة العقارية ونقل الملكية سواء ببيع كاملا أو جزئيا أو هبة أو رهنا لصناديق الإقراض الحكومية (الزراعي، العقاري، الصناعي) وكذلك إنهاء إجراءات منح الأراضي بأنواعها.

(العدل) تثبت ٣٤٥٩ من موظفي بنودها

من الأولى وحتى الثامنة

أنهت وزارة العدل تثبيت (٣٤٥٩) موظفا بالتعاون مع وزارة الخدمة المدنية حيث عملت لجنة تثبيت العاملين على البنود المشكلة بوزارة العدل على سير إجراءات التثبيت التي تقع ضمن اختصاصها لأكثر من (٣٤٥٩) موظفا بطلب التثبيت، والذي يأتي إنفاذاً للأمر السامي الكريم الخاص بتثبيت المتعاقدين معهم على البنود، والذين اكتملت لديهم جميع الضوابط والإجراءات التي اشترطتها وزارة الخدمة المدنية.

وأوضحت وزارة العدل أنه تم تثبيت (٢٠) موظفاً على المرتبة الثامنة و (٢٠٨) موظفين على المرتبة السابعة و(٤٤٧) على المرتبة السادسة و(١٤٠٣) على المرتبة الخامسة و(٦٩٦) على المرتبة الرابعة و (٤٢٠) موظفاً على المرتبة الثالثة و (٢٤١) موظفاً على المرتبة الثانية و (٢٤) موظفاً على المرتبة الأولى. وبينت الوزارة أن عدد المؤقتين الذين تم تثبيتهم (١٢٥٧) و المستخدمين(٩٦٢) والعمال (١٢٤٠) .

وزير العدل يفتتح بالطائف الملتقى الأول لرؤساء محاكم الاستئناف بالمملكة

لوزارة العدل وهذه القاعدة والركيزة ترسم خارطة طريق وخطة عمل للسير عليها، فمن خلالها يتم تداول الرأي واستطلاع ما لدى أصحاب الفضيلة القضاة وبخاصة القيادات القضائية. وأثنى معاليه على مسيرة محاكم الاستئناف في انطلاقها الأولى تفعيلاً للنظام القضائي الحديث الذي أحدث هذه الدرجة منفصلة عن صيغتها السابقة التي تجمع بين التمييز عموماً والاستئناف في بعض مراحل القضية وقال : نغني بهذا أننا لم نكن على ميلاد مفهوم جديد للاستئناف بل كان معمولاً به في إحدى مسارات القضية .

افتتح معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى يوم السبت ١٧ شعبان ١٤٣٣هـ الملتقى الأول لرؤساء محاكم الاستئناف بالمملكة بحضور الأعضاء الدائمين للمجلس الأعلى للقضاء وأمين المجلس ورئيس التفتيش القضائي ووكيل وزارة العدل وعدد من مسؤولي المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل. وقال معالي وزير العدل في كلمة ألقاها في بداية فعاليات الملتقى : إن الملتقيات القضائية هي قاعدة وركيزة العمل الإشرافي والتنفيذي ، بل هي عماد العمل المؤسسي سواء للمجلس الأعلى للقضاء أو

وزارة العدل تكثف حضورها الدولي لإبراز قضاء الشريعة

شارك وفد من وزارة العدل في أعمال الندوة العلمية (دور النائب العام في القضاء) الذي استمر ثلاثة أيام في باريس. وتهدف الندوة إلى الاطلاع على مستويات النظام القضائي المقارن والتعرف على مهام ووظائف النائب العام في الأنظمة القضائية وصلة ذلك بالقضاء، والاطلاع على الإجراءات التنظيمية في سير المرافعات الفرنسية في إطار الاطلاع على الأساليب الإجرائية المقارنة. وضم وفد وزارة العدل قاضي استئناف بالتفتيش القضائي الشيخ: محمد بن عبدالعزيز الفايز وقاضي الاستئناف الشيخ: محمد بن عبد الكريم العامر وقاضي الاستئناف الشيخ: فايز بن هليل السحيمي وقاضي الاستئناف الشيخ: فهد بن محمد الحميداني.

وزارة العدل ترفع مستوى الحجز والتنفيذ إلى وكالة

صدر قراراً يقضي برفع مستوى الوكالة المساعدة لشؤون الحجز والتنفيذ إلى وكالة لشؤون الحجز والتنفيذ يهدف إلى رفع المستوى بناء على المعطيات التي تمت خلال الفترة الماضية فيما يخص أعمال دوائر الحجز والتنفيذ وبناء على أهمية هذا العمل الرائد الذي تقوم به هذه الدوائر وازديادها وتعيين عدد من قضاة التنفيذ بها فقد جاء هذا الأمر ليتواكب والإشراف القائم من الوكالة على الأعمال المهمة التي تقوم بها . وتأتي أعمال الحجز والتنفيذ ضمن أولويات العمل القضائي مؤكدة بأن عمل دوائر الحجز والتنفيذ في المحاكم العامة هي تنفيذ الأحكام مكتسبة القطعية في وقت قياسي . و تم مؤخراً اعتماد إنشاء تسع دوائر للحجز والتنفيذ في عدد من المحاكم العامة شملت كلاً من الطائف وبيشة وخميس مشيط وجازان والباحة ونجران وعرعر وسكاكا والقطيف ، إضافة إلى دوائر الحجز والتنفيذ التي تعمل سابقاً في المحاكم العامة في الرياض ومكة وجدة والمدينة المنورة والدمام والخبر والأحساء والقصيم وأبها وحائل والخرج.

ومن مهام وكالة الحجز والتنفيذ بوزارة العدل أن الهدف الأساسي لعملها هو دراسة وتطوير وتحسين بيئة العمل في دوائر الحجز والتنفيذ وتزويدها بكافة التجهيزات المادية والبشرية وإصدار التراخيص لمؤسسات القطاع الخاص فيما يخص أعمالها وتبسيط وحوسبة إجراءاتها وتوفير كافة المعلومات عن ملكية الأصول والإفصاح عنها للجهات المختصة والتنسيق مع الجهات الحكومية والدولية عبر قنواتها الرسمية لضمان تنفيذ الأحكام القضائية . وتشرف وكالة شؤون الحجز والتنفيذ على ثلاث إدارات هي الإدارة العامة للحجز والتنفيذ والإدارة العامة للتراخيص والإدارة العامة لوحدة الأصول .

العدل تستهدف تدريب ٤٣ ألف موظف

خلال العام الحالي

أوضحت وزارة العدل أن الخطة التدريبية لعام ١٤٣٣هـ الجاري تنفيذها تستهدف تدريب (٤٣,٧٥٠) موظفاً و٢,٠٠٠ قاضٍ بالترتيب، وأن هذه الأرقام تمثل حسب المعلومات الاستطلاعية الصادرة في التدريب مقارنة بالوقت وعدد الموظفين، مبينة أنه سيكون لكل موظفي الوزارة خلال هذا العام برنامجاً تدريبياً وذلك بعد دراسات معمقة للاحتياجات التدريبية لمرفق العدالة ضمن برامج موجهة. وأكدت وزارة العدل أن التدريب لم يعد ترفاً إدارياً أو خياراً ذاتياً، بل بات ضرورة ملحة لتطوير وتنمية العنصر البشري في كافة المستويات، لضمان أعلى قدر من المهارة، يمكنها من خدمة مجتمعها.

جريدة الرياض - العدد: ١٦١٠٠

محكمة وكتابة العدل في حوطة سدير

تنتقل إلى مبناها الجديد

انتقلت محكمة وكتابة العدل بحوطة سدير إلى المبنى الجديد، مجمع الدوائر الشرعية والذي تم تشييده من قبل وزارة العدل ويقع على طريق الملك فيصل بن عبدالعزيز، الرابط ما بين مدن عشيرة سدير والخطامة بسدير وحوطة سدير، وتبلغ مساحته قرابة ١٠ آلاف متر مربع، ومكون من دورين مساحة كل دور أكثر من ٢٠٢٠٠٠م.

وخصص الدور الأرضي مكتبين للقضاة ومكاتب إدارية بخدماها ومنافعها، ويحوي الدور الأول مكتبين لكتاب العدل ومكاتب إدارية بخدماها ومنافعها، وقد جهز المبنى بوسائل التكييف والأجهزة الالكترونية، وبدأ باستقبال المواطنين وإنهاء معاملاتهم بكل يسر وسهولة.

جريدة الرياض - العدد: ١٦٠٥٣

الشيخ عبدالله بن محمد الهويل إلى رحمة الله

توفي مساء يوم الأربعاء الأول من شعبان ١٤٣٣هـ فضيلة الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالله الهويل قاضي محكمة رنية في حادثة انقلاب سيارته على طريق الرياض - الطائف، بالقرب من الحويميات في طريقه للرياض، وقد صلي عليه في اليوم التالي بجامع ابن باز بالقويعية. (مجلة العدل) تتقدم بأحر التعازي وصادق المواساة لذوي الفقيد، سائلين الله أن يلهمهم الصبر والسلوان، ويسكنه فسيح جناته، ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ البقرة: ١٥٦.

(العدل) تدرب أكثر من

١٠ آلاف موظف في مختلف

المجالات

قالت الإدارة العامة للتطوير الإداري بوزارة العدل إنها دربت (١٠١٦٥) من منسوبيها في مختلف البرامج التطبيقية والمهارات الإدارية منذ بداية العام الجاري. وبينت إدارة التطوير الإداري أن البرامج التدريبية المقدمة لمنسوبي الوزارة تنوعت بين برامج معهد الإدارة العامة والتي تقدم على فترتين صباحية ومسائية وأخرى خاصة بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وبرامج يتم تعاقد الوزارة فيها مع أحد المراكز التدريبية إضافة إلى المشاركات ضمن البرامج الخارجية وورش العمل والملتقيات وأيضاً التدريب عن طريق الإدارة العامة لتقنية المعلومات والتي تقدم جميع البرامج المتخصصة في الحاسب الآلي والشبكات الالكترونية والصيانة.

جريدة الرياض - العدد: ١٦٠٥٩

(العدل) تعاقب ١٤ مآذوناً

شريعياً

أصدرت وزارة العدل ممثلة في اللجنة المختصة بإيقاع العقوبات على المآذونين المخالفين عقوبات متنوعة على ١٤ مآذوناً خالفوا الأنظمة خلال الفترة الماضية حيث تنوعت العقوبات بين إيقاف الرخصة أو إلغائها.

وذكر تقرير صادر عن الإدارة العامة لمآذوني عقود الأناكحة أن العقوبات تختلف حسب مخالفة كل مآذون وأن من أسباب إيقاع هذه العقوبات عدداً من الملاحظات أهمها: عقد النكاح بدون تدوين الفحص الطبي وعدم ذكر الولي للزوجة وعقد النكاح دون الاطلاع على صك حصر الورثة عند إجراء العقد، وعدم تدوين صك الطلاق وعدم تدوين اسم الزوجة كاملاً عند إجراء عقد النكاح.

جريدة الرياض - العدد: ١٦٠٧٥